المطلوب.. خطوة جريئة

بكيل محمد المحفدي

●،، تضاربت أمواج الصراع وتلاطمت مصالحها فيما لا يزال المواطن البسيط يركب في مركب صغير يبتغي النجاة وما زالت تتقاذفه المصالح الشخصية في الصراع القائم بين الأطراف ا لسياسية، حيث انتهجت هذه الأطراف نهجاً مبالغاً فيه واستخدمت وسائل لم يسلم فيها المواطن البسيط، فحتى حلبات المصارعة لها ميدان ينزل فيه الطرفان ويظل الجمهور على المدرجات والواقع في بلادنا أنهم أدخلوا الجمهور إلى هذه الحلبات يتجرع نخب الهزيمة تارة ويتنفس الصعداء تارة أخرى، واثقلت كاهله مع ما يتحمل من هموم اقتصادية وأعباء الحياة التي لا تنتهي.

الكثير إن لم يكن الأغلبية ما زال يلهج بالدعاء إلى الله متضرعاً إليه بأن يحفظ البلاد ويجنبها مساوئ ما وصلت إليه وما ستصل إليه ويتبقى على أحزاب اللقاء المشترك أن يدركوا أن ما حدث في تونس وفي مصر وفي ليبيا من أحداث وتداعيات غير ما يجري على الساحة اليمنية فكل لها أسبابها وأحداثها ونتائجها، فلماذا لم يتعلموا من ذلك، فقد جرّوا البلاد والعباد إلى شفير الهلاك وأصبح من الضروري أن يتداركوا ذلك ويجنبوا الوطن وأبناء اليمن الويلات والحروب وأن يقدموا التنازلات لمصلحة البلاد وأن يشيحوا بأنظارهم عن مصالحهم الشخصية والمتاهات التي ليس لها قرار وأن يتجاوبوا مع الحلول السلمية وأن لا يستخدموا وسائلهم في ليّ يد السلطة فإنما الضحية أولاً وأخيراً هو المواطن البسيط.

ويجب على الحكومة أن تبتعد قليلاً عن التفاوض والحوار ومد يد الصلح لأن هذا لم يُجد نفعاً ولا مجاوبة من قبل المغرضين والواجب على الحكومة أن تُفعّل دورها في ردع كل من تسول له نفسه المساس بسيادة اليمن وزعزعة أمنه واستقراره وأن تضرب بيد من حديد كل من يسعى في الأرض فساداً ودماراً وتدرك أن الكي بالنار إحدى وسائل العلاج الناجع لأن تلك الفئة أظهرت سوء نواياها بانفعالاتها القذرة ووسائلها المنبوذة التي لا يتفق معها شرع أو سنة أو عرف قبلي ولا تمت إلى الإنسانية بصلة فلنقف جميعاً ضد المفسدين ومحاربتهم بكافة الوسائل إذ أنهم تفشوا كفيروس خبيث بين الصفوف المعارضة وغايتهم تشتت وتمزيق لحمة الوطن أرضاً وإنساناً وهذا لن يتحقق لهم في ظل تكاتف أبناء اليمن الشرفاء والأوفياء.

هل المشترك مع المبادرة الخليجية أم مع الحالة الليبية؟

كيف يُقرأ موقف النظام والمشترك من المبادرة الخليجية؟

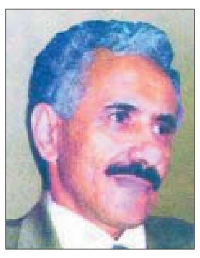

مطهر الأشموري

.. إذا المشترك مارس موقفا سياسيا يمثل الموافقة على المبادرة الخليجية وفي ذات الوقت مارس موقفا واقعيا لرفضها بتعبئة وتوجيه شبابه وأعوانه في ساحات الاعتصام لرفضها فالنظام أو المؤتمر حين يطرح من خلال الموقف الواقعي بأن المشترك يرفض المبادرة الخليجية فالهدف واضح وهو الضغط للتعامل مع المبادرة وتنفيذها بأعلى مصداقية بالمقابل فالطرف المقابل الرئيس أو النظام أو المؤتمر ليس له موقف سياسي وآخر واقعي وإنما السياسي والواقعي هو ذات الموقف المرحب بالمبادرة الخليجية لتنفذ كمنظومة متكاملة.

الخلاف هو حول مسألة بروتوكولية أو إجرائية فإن الاتفاق سيوقع في اليمن فليكن بدار الرئاسة بحضور الأطراف الداخلية والوسيطة الخارجية .. أما أن يؤتى بالاتفاق للرئيس ليوقع عليه أولا فمثل هذا ما لا يقبله حاكم أو نظام لمدلولات كثيرة يقدمها أو قد تفهم.

أما إذا الاتفاق سيوقع في الخارج فالرئيس قد يتوجه أو لا يتوجه حسب ظروفه أو ظروف الواقع أو أي قراءات أو تقديرات كونه يفوض أو ينيب من يوقع عنه فذلك يؤكد الموافقة على المبادرة والالتزام بكل ما تحمله كطرف.

المشكلة تصبح في وضع أو تموضع الاستعلاء الذي بات يمارسه المشترك تجاه واقع اليمن وتجاه النظام وذلك ينسحب بأي قدر تجاه المبادرة والوسطاء إلى درجة صعوبة اقناع المشترك بتجاوز هذه البديهية المعمول بها في صراعات عالمية واتفاقات بين دول وليس فقط بين أطراف داخلية.

لتأكيد هذا لنا أن نتساءل لماذا يقدم المشترك هذا الموقف للنظام أو الرئيس على أنه موقف رفض للمبادرة الخليجية؟.

فالرئيس أو النظام أو المؤتمر هو طرف واحد وبالتالي ينتفي أن يكون موقف المشترك هو ضغط لقبول الاتفاق أو لمصداقية التنفيذ ، وهذا الموقف هو انشداد للصراع وكأنما يريد دفع النظام إلى رفض يقابل رفضه الواقعي فيما يخرج المشترك الكاسب بموقفه السياسي التكتيكي لاستدرار واستجداء التصعيد الداخلي في موازاة تصعيده للعنف داخليا.

إذا المشترك يلعب بالقاعدة والحراك أو هما يلعبان له تلقائيا وإذا المشترك هو عدة أطراف متباينة ومتنافرة ، وإذا المشترك في الممارسة الواقية مع اتباعه في ساحات الاعتصام مارس تعبئة الرفض فموقف المشترك الحقيقي يصبح في ألعابه وفي تعبويته أكثر منه في موقف وموافقة سياسية على المبادرة ولا مقارنة بين كل هذا كمكونات موقف رفض وبين إشكالية بروتوكولية أو مشكلة إجرائية في موقف النظام أو الرئيس.

إذا الأشقاء في الخليج – كما أكدوا – راعوا في المبادرة أن تركز على تنازلات النظام والاستجابة لأعلى مطالب المشترك للوصول بالمشترك إلى قبول حقيقي وموافقة كموقف واقعي وسياسي وليس سياسيا تكتيكيا ، فذلك من حرص على واقع اليمني وحب وإحساس بالشعب اليمني.

مثل ذلك معقول ومقبول في صياغة ومكونات وبنود الاتفاق ، ولكنه منذ الدخول في إجراءات التوقيع ومن ثم خطوات التنفيذ فإنه لم يعد لا من العقل أو المنطق أية مراعاة أو مداهنة.

أي تلاعب أو عدم مصداقية ومن أي طرف هو نسف للاتفاق عليه تحمل مسؤولية النظام لا يشترط توقيع الاتفاق في دار الرئاسة ولكن إذا المعارضة كمشترك ترفض فهو سيوفر مسؤولا رفيع المستوى للتوقيع ويترتب على ذلك كل التزاماته كطرف في مضمون وبنود هذا الاتفاق كمنظومة متكاملة.

المشترك إذا هو يرفض توقيع الاتفاق في دار الرئاسة فاشتراط توقيع الرئيس مسبقا أو سفره للخارج هو التناقضات والتقاطعات في مواقف المشترك.

في تاريخ الصراعات والعلاقات الدولية والقانون الدولي لم نسمع أن رئيسا أو حاكما مطلوب توقيعه أولا على اتفاق مع طرف داخلي دون حضور هذا الطرف أو عن اشتراط مجيء الرئيس أو الحاكم للخارج للتوقيع والمتبع هو حضور أطراف الصراع والتوقيع على الاتفاق في الداخل أو للحاكم الحق في إنابة أو تفويض من يوقع عنه إذا التوقيع في الخارج ، ولكن هذا الاستثناء التطرفي في الحالة اليمنية هو من الاستعلاء المتطرف للمشترك ليس فقط على الرئيس والنظام ولكن على واقع شعبه ووطنه.

المشترك يتعامل مع المبادرة الخليجية في سياق تعامل المتغير مع الاحتجاجات والاعتصامات التي تسمى ثورات الشباب في المنطقة كإعلام ملتحم ومنبثق من متغير ثقله امريكا والاتحاد الأوروبي وصوت المسموع ويتعامل معه من هذا الوضع يجعله يستطيع تقديم رفضه قبولا وقبول النظام رفضا للمبادرة الخليجية.

واقع اليمن والمنطقة لم يعد يتحمل أو يحتاج لكل الالتفاف ويستوي رفض المشترك المباشر للمبادرة أو الرفض بالالتفاف ومن خلال توزع الأدوار للنسف أو التعطيل .. فالنظام لا يراهن إلا على مصداقيته ومصداقية الواقع في التعامل الإيجابي والمسؤول مع المبادرة وفي حالة رفض المشترك المباشر أو غير المباشر للمبادرة فالنظام لا يراهن ولن يراهن إلا على موقفه وموقف الواقع معه ومهما كانت النتائج أو جاءت فإنه لن يقدم أية تنازلات باعتبار أقصاها وأقساها ما حملته المبادرة الخليجية.

إذا هذا التلاعب المشترك دفع وأوصل لأسوأ الاحتمالات فأمريكا وبعدها الاتحاد الأوروبي لا تستطيع بعد كل هذا الدفع بعدم تحملها المسؤولية كما في الحالة الليبية.

ألغاز «الغاز»

أكرم عبدالإله الظاهري

●،، هل أصبح الغاز لغزاً يصعب حله؟ أم أنه أصبح ورقة ضغط على المواطن المسكين الذي تراه.. رايح جاي يدحرج أسطوانة الغاز، بل أن البعض تعود على مرافقتها له مستبدلاً لطفله الصغير من يسمع لأول مرة عن أزمة لن يصدق لأنه من غير المعقول أن تحدث أزمة بالذات في الغاز والحكومة إما ترسل وفداً أو تستقبل وفداً للتفاوض حول تسويق الغاز لكن الناس مطالبون بالغاز وأيضا قطع معظم الشوارع باسطوانات الغاز يدرك ممثلة لجهات المعنية سواء كانت مدنية أو عسكرية أمنية حينها أن هناك فعلاً أزمة وراءها »الغاز«.

فقد كنا من قبل نشتكي من تهريب الغاز والآن نشتكي من قطاع الطرق هناك من يقول أن المشترك وراءها لكن المسئول هنا الدولة ولا أظن أنها لا تعرف حلا لتلك الألغاز ومن المؤكد أنها كانت على علم بأن هذا سيحصل ، فلماذا لم تعد خطة لمعالجة الأزمة قبل وقوعها، وإلى متى سنظل عند حدوث أي أزمة أول ما نقع فيه هو مطب الغاز والبنزين اللذين لم نعد نصل إليهما إلى بعد شق الأنفس.

مع العلم أن البلاد مليانه غاز وقد كنا قبل أربع سنوات نبحث عن شركات عالمية لتسويق الغاز، حتى بلغ الأمر إلى حد أن عدداً من الجهات الحكومية عقدت إجتماعات متواصلة تبحث عن فرص الاستهلاك للغاز محلياً بطرق مختلفة ووصلت الفكرة ذات مرة إلى إحلال الغاز محل الديزل للسيارات، أو ربما كانت الخطة في تلك الأيام سوف تشمل استحداث موتورات صغيرة تعمل بالغاز لتركيبها على العربيات في الشوارع .

صحيح أن البلاد هذه الأيام تمر بأزمة حيث بدا كثير من أحزاب المعارضة ذوي الأطماع السياسية بالعزف على أوتار ستصدر الآن ولاحقاً أصواتاً نشازاً مما يدفع بالبعض لارتكاب أعمال مخلة بالأمن إلا أننا ندرك جيداً أن أولئك النفر لا يساوون شيئاً مقارنة بإرادة الشعب، حيث لا يمكن الرهان عليها سوى في تفريق وحدة الصف وإحداث الأزمات واستنزاف الوطن ومع ذلك يبقى موضوع الغاز لغزاً، حيث أننا لم نعد ندري من أين جاءت هذه الأزمة وكيف حصلت؟ وهل هي مصطنعة أم حقيقية وهل سببها الحكومة أم المشترك أم ثلة مارقة من قطاع الطرق وإلى الآن لم نستطع فك شفرات هذا اللغز ومن المتسبب المتحاذق والمتلاعب بمادة الغاز، فمادة الغاز ليست حكراً على أحد ولا ملكاً خاصاً لجهة معينة أو حزب، إنما هي ملك عام للشعب، فمن يحل لنا ألغاز الغاز أثابكم الله؟!

إعـــــلان